

الاحتلال الفرنسي للجزائر ومسألة استنزاف طاقاتها ومواردها خلال الحرب العالمية الثانية

محمد شبوب،

جامعة حسنية بن بوعلي - الشلف -

Penyaminacheboub_48@outlook.com

تاريخ الإرسال: 2017/05/19؛ تاريخ القبول: 2017/12/14

The French occupation of Algeria and the question of the depletion of energies and resources during World War II

Abstract: Due to the inability of the French army during the World War two, especially in front of the German machine; France referred to Algeria to equip and strengthen its army. France recruited the largest possible number of young people; settlers confirmed that these young Algerians were used as shield to protect them and assure their interests. They were placed in the first lines of the battle. In additions, France forced many people to migrate in replacement of mines and factories workers involved in the army. France also exploited all Algerian resources in the armed conflict. She transferred much of the grain to cover the deficit. Moreover, to offset the financial shortages due to the increase in expenses, the occupation authorities imposed taxes on food products such as dates, figs and cereal. These unfair procedures resulted in a deplorable situation of disease and starvation.

Keywords: Algeria; World War two; German; military; France.

الملخص: نظرا للعجز العسكري في الحرب العالمية الثانية، خاصة أمام الآلة الألمانية لجأت الجزائر من أجل تجهيز وتعزيز جيشها وذلك من أجل تجنيد أكبر عدد ممكن من الشباب، وقد أكد المعمرون ذلك لأنهم رأوا في شباب الجزائر حماية لهم ولمصالحهم، كيف لا، وقد وضعت فرنسا أبناء المستعمرات في الخطوط الأمامية لجهات القتال، وذلك لتعويض مجنديها في المصانع والمناجم، ليس هذا فحسب، بل قامت فرنسا بتسخير كل موارد الجزائر لخدمتها في جبهات الحرب العالمية الثانية، حيث قامت بتحويل جزء كبير من الحبوب لتغطية العجز المسجل، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، لتعويض النقص بسبب ازدياد نفقاتها، عمدت سلطات الاحتلال إلى فرض الضرائب على الكثير من المنتجات الغذائية كالتمر، التين والحبوب، وذلك ما زاد في معاناة الجزائريين فانتشرت المجاعة والأمراض.

الكلمات المفتاحية: الجزائر؛ فرنسا؛ ألمانيا؛ الحرب العالمية الثانية؛ موارد.

مقدمة:

عندما اندلعت الحرب العالمية الثانية وجدت فرنسا نفسها مضطرة لدخولها إلى جانب الحلفاء، وذلك ضد دول المحور بقيادة ألمانيا، والظاهر للعيان آنذاك حسب الباحثين، أن كفة التفوق في بداية تلك الحرب كانت لصالح النازيين، مما اضطر بفرنسا إلى الاستعانة بالمستعمرات لإنقاذها، وبالفعل كانت الجزائر من أوائل المستعمرات التي لجأت إليها فرنسا،

حيث قامت بتسخير أبنائها الشباب ووضعهم في الصفوف الأولى، كما حولت خيراتها، وجعلتها مصدرا للدعم اللوجستي في تلك الحرب.

1/ التجنيد:

عندما اندلعت الحرب العالمية الثانية بإعلان ألمانيا الحرب على بولونيا، ومن ثم ضم النمسا والتوجه إلى احتلال فرنسا عبر الأراضي المنخفضة، تأكدت الإدارة الفرنسية بأنه يستحيل عليها إيقاف الآلة النازية، (Robert, 1990: 317)، إلا بواسطة تجهيز جيش كبير العدد والعدة، كانت فرنسا ضعيفة عسكريا واقتصاديا مقارنة بألمانيا، وعليه رأت في مستعمراتها منقذا لها خاصة شباب الجزائر، فسعت إلى تحقيق ذلك باستخدام جميع الوسائل، أهمها نشر أسطورة «الجزائر الفرنسية»، وعليه تم اعتبار أبناء المستعمرات رعايا فرنسيين عليهم واجبات، الأمر الذي برر لها العودة للعمل بقانون التجنيد الإجمالي (بشير بلاح، ج1، 2006: 448).

يظهر حرص فرنسا على تجنيد أكبر عدد ممكن من شباب الجزائر في صفوف الجيش الفرنسي من خلال تصريحات المسؤولين، حيث أكد رئيس الجمعية الفرنسية ووزير الدفاع الوطني إدوارد دالادي، بتاريخ 11 ماي 1939 «بأن فرنسا قادرة على حماية الإمبراطورية الكولونيالية، ولها القوة العسكرية لتحقيق ذلك» (Agéron, 1979: 314)، وهو ما ذهب إليه الحاكم العام الفرنسي بالجزائر آنذاك لوبو حينما قال «إن التجنيد بدأ وتواصل في جو نظامي وهدوء مثالي» (جيلالي بولوفة، ع، 2011:

23)، ثم إن المعمرين أيدوا فكرة التجنيد ورأوا في شباب المستعمرة حماية لهم ولمصالحهم (AWO-Cart:4479, 04-11-1941)، لم يبدأ العمل بقانون التجنيد الإجباري مع اندلاع الحرب العالمية، بل يعود إلى العقد الثاني لمطلع القرن العشرين، حينما اندلعت الحرب العالمية الأولى (1914-1918)، حيث جندت فرنسا آلاف الجزائريين في الجيش الفرنسي آنذاك، وأرسلتهم إلى الخطوط الأمامية لجبهات القتال، وأجبرت بالقوة المئات منهم على الهجرة لتعويض المجندين الفرنسيين في المصانع والمناجم (بن العقون، ع، 1984: 73).

يظهر من خلال ما سبق أن إدارة الاحتلال كانت على دراية بسبل تنفيذ هذا القانون وذلك منذ صدوره عام 1912، ولكن «تطبيقه هذه المرة يقتضي الكثير من الصرامة والتشدد والاستعانة بخبراء عسكريين قصد رفع عدد من المجندين» (Agéron, 1979: 311)، خاصة وأنّ عدو فرنسا آنذاك هو ألمانيا.

ولإضفاء شرعية على سياساتها التجنيدية تلك، عملت الإدارة الاستعمارية بوسائلها الدعائية، خاصة الصحافة منها على تبين مدى مساندة ودعم عدة شخصيات جزائرية للتجنيد، وأشادت في ذات الوقت بولاء وإخلاص هؤلاء من خلال مواقفهم (Mahsas A. 1979: 179):

- تصريحات فرحات عباس لزملائه السياسيين، هذا الأخير الذي تطوع كجندي في مصلحة الصحة والدكتور لخضاري والطبيب بن جلول، والتي جاء فيها «... إن قتلت سيتولى أحدكم مهمتي، عاشت

فرنسا، عاشت الجزائر...)» علي تابلت، فرحات عباس، 2009: 29)، وفي ذلك دعوة صريحة إلى الوقوف إلى جانب فرنسا في حربها ضد النازية.

- الشيخ بلحول- من الزاوية القادرية- الذي أكد ولاءه وبصراحة لفرنسا شأنه في ذلك شأن رجال الدين الرسميين (أبو القاسم سعد الله، ج3، 2009: 173)، والذي قال لأتباعه «بأنه حان الوقت لنا نحن المسلمين للرد على دعوة الوطن الأم، من أجل مواجهة الهمجية والتسلط الأجنبي، وإظهار تلاحمنا، كونوا في الموعد للرد على أول دعوة من الحكومة الفرنسية، للدفاع عن الحق والحرية» (جيلالي بولوفة، ع، 2011: 23).

واتخذ الشيخ العقبي - المبعد من جمعية العلماء المسلمين الجزائريين - نفس الموقف، ودعا إلى ضرورة مساندة فرنسا، (Belkacem, 1996 : 180) وهنا يمكننا التساؤل: كيف للشيخ العقبي أن يتصرف بهذا الشكل، في حين أن سلطات الاحتلال كانت قد ألقت عليه القبض عام 1936، واتهمته باغتيال مفتي الجزائر آنذاك (Robert Aron, 1962 : 72-74).

أما بخصوص حزب الشعب الجزائري فإن أغلبية إداراته ومناضليه رفضوا التجنيد، لكن رغم ذلك الموقف فإن بعض أعضائه جندوا بالقوة في صفوف الجيش الفرنسي أمثال أحمد بن بلة، الذي تقلد رتبة مساعد أول، وكريم بلقاسم برتبة عريف، حيث شاركا في حملي

إيطاليا، وفرنسا وكانا حسب تقارير المسؤولين العسكريين مثالا للخبرة والتجربة (Belkacem, 1996 : 180).

والمتبع لعدد المجندين الجزائريين خلال الحرب العالمية الثانية، يجده مرتفعاً مقارنة بسنوات المواجهة العسكرية الأولى، حيث وصل تعدادهم ضمن الجيش الفرنسي حتى جوان 1940 حوالي 110000 مجندا، ذلك لأن وتيرة التجنيد كانت سريعة، يتضح هذا من خلال ارتفاع عدد المجندين بالجيش الفرنسي، الذي لم يكن يتعدى الـ 26000 مجندا، خلال الأشهر الأولى للحرب (Belkacem, 1996 : 218).

ومع تواصل قتال جبهات الحرب العالمية الثانية، دعت السلطات الاستعمارية إلى إنجاح عملية التجنيد، ومواصلة الجهد الجماعي لتحقيق ذلك باستخدام كل الوسائل الممكنة، حيث جاء في بيانات قيادة أركان الجيش « أن سلامة فرنسا تكمن في استغلال أمثل وكلي لطاقاتها البشرية المتواجدة بشمال إفريقيا، وتجنيداً في الحرب (Belkacem, 1996 : 144)، وهو ما أكدته تصريحات المسؤولين الفرنسيين آنذاك الذين تحدثوا عن صعوبة الوضع، وضرورة تجنيد كل القوى لصالح فرنسا، من ذلك نذكر خطاب وزير الحرب الفرنسي يومها رؤول دوتي الذي قال فيه « أن فرنسا تقاوم اليوم كما كانت في أعز أجماد تاريخها على واجهتين فهي تحارب من جهة، وتسائر النمو والتقدم من جهة أخرى، ونجد هذا التأكيد كذلك عند مدير الإعلام لدى مكتب الحاكم العام للجزائر الذي صرح « بأن فرنسا تريد استرجاع شبابها بعد ما سقطت إلى الأسفل، ولا

يكون هذا إلا بفضل قواتها المخلصة والحية » (جيلالي بولوفة، ع، 2011، 24).

والملاحظ خلال عملية التجنيد تلك أن الجزائريين، عانوا الأمرين في الجيش الفرنسي، خاصة التمييز الذي كان واضحا في مجالات عديدة، كالأجرة والترقية، وظروف العمل التي جعلت الفوارق بينهم وبين الفرنسيين واضحة ومحسوسة ويومية، أكدتها شهادة المجندين أنفسهم منهم أحمد بن بلة الذي قال «بأن الفوارق بين الضباط الفرنسيين والجزائريين كانت واضحة، كان لكل طرف ناديه، ولم نكن نلتقي حول مائدة إفطار واحدة، رغم التساوي في الرتب» (Merle, 1976 : 75)، تظاهرت السلطة الاستعمارية أمام هذا الوضع السليبي، بأنها تعمل على المساواة بين جميع المجندين على اختلاف جنسياتهم، كما أنها حرصت على إخفاء ذلك التمييز خلال فترة الحرب، فنجد أنها عملت على التخفيف من إجراءات التحاق الجزائريين بالمدارس العسكرية فأصدرت مراسم وتعليمات تؤكد هذا المنحنى منها :

- مرسوم 07 فبراير 1940 الذي سمح للأهالي المسلمين البالغين من العمر 21 سنة بالدخول إلى المدارس العسكرية دون تجنس، وفتح إمكانية ترقيتهم إلى صف ضباط وضباط برتب أعلى من نقيب.

- مرسوم 13 مارس 1940 الذي أقر وجود فئة ضباط احتياطيين «أهلين» لأول مرة (جيلالي بولوفة، ع، 2011: 25).

كانت سياسة الليونة تلك التي اعتمدتها إدارة المستعمر مع المجندين الجزائريين، والتي أملت عليها حاجة الحرب، ظرفية وسطحية، ذلك لأن اهتمام فرنسا المفاجئ بالمجندين، مرده ويلات الحرب العالمية الثانية، وما ترتب عنها من انقلاب في الموازين لصالح ألمانيا.

وبعد انهزام فرنسا في جوان من عام 1940 (جبران مسعود، 1995: 105) وقيام حكومة بيتان، حاولت هذه الأخيرة جلب المجندين الجزائريين إلى صفها، إلى جانب دول المحور-ألمانيا-من ذلك أنها أرادت أن تكسب مصالي الحاج لكنه رفض الوقوف مع أي طرف (Robert Aron, 1962 : 79)، يمكننا مناقشة هذه النقطة، ونساءل عن موقف مصالي الحاج ذلك، أي لماذا لم يستغل الظروف لصالحه، ويقف مع حكومة فيشي التي تحالفت مع ألمانيا، لكسب مساندتها في قضيته، أم أنه كان يخشي من حكومة الماريشال بيتان تلك ومن ألمانيا نفسها، ونحن نرجح ذلك من باب أن مصالي الحاج كان يعتبر الدول الأوروبية، كفرنسا وألمانيا وبريطانيا، دولا استعمارية يحكمها نفس المنطق الاستغلالي، وبالتالي رفض مصالي الحاج مبدئيا أن يجد نفسه حليفا لأي منها، لأنه بالأساس مناضل ضد القوى الاستعمارية، وضد هيمنتها ووجودها أصلا مهما كان لونها ومسماتها.

ولإسراع عملية التجنيد قام نظام فيشي بتقديم جملة من الخدمات للجيش، كالتكفل بمعطوبي الحرب وإعانة عائلات المجندين وإيواء العساكر، وكذا توفير خيامات صيفية للأطفال، التي ارتفع عددها خاصة

عام 1942، هذا كما قام برفع المنح العسكرية لأهالي المجندين بـ50%
(A.W.O, BP, 31-11-1941).

وخلال هذه المرحلة من الحرب، نسجل تقدم بعض الشباب للتجنيد فاعتبرت الإدارة الاستعمارية ذلك أمرا إيجابيا، ورأت أن تلك الاستجابة مقبولة، والملاحظ خلال هذه الفترة أن عملية التجنيد تأثرت بعدة عوامل وحوادث منها:

- 15 جوان 1940: اختراق طائرات دول المحور المجال الجوي الجزائري.

- 16 جوان 1940: انهزام فرنسا على يد القوات الألمانية (A.W.C, Mémoire, 1931).

ولقد واصلت سلطات الاحتلال عملية التجنيد، خاصة عندما تم تعيين الأميرال أبريال حاكما عاما، حيث عمل هذا الأخير على إعطاء دفع جديد للتجنيد الإجباري وإسهام الجزائريين فيه باستخدام كل السبل المتاحة آنذاك، منها الإدعاء بأن المارشال بيتان هو منقذ ومخلص للشعوب من الاضطهاد والعبودية (Mahfoud Kaddache, S.D. : 610)، كما نسجل قيام سلطة فيشي بعدة اعتقالات لعناصر وطنية، خاصة منها المتتمة لحزب الشعب الجزائري والتي وقفت ضد التجنيد الإجباري أمثال بن زرجب محمد أول بن علي (المولود في 1886 بتلمسان) ونهادي ميلود ولد قادة (المولود في 1905 بمارسي لاكومب «سفيزف حاليا») وهو فلاح وكذلك زوغار غالم ولد محمد وهو من عمالة وهران (جيلالي بولوفة، ع، 2011: 29).

ضاعفت السلطة الاستعمارية خلال هذه المرحلة من مراقبتها للمجندين العائدين سواء من جبهات القتال أو الذين كانوا في السجون، وذلك بتقصي الحقائق حولهم ومعرفة مواقفهم وانتماءاتهم السياسية، وكذا عملت على مراقبة تحركاتهم وترصدت اتصالاتهم وتنقلاتهم، ومكان قضاء العطل والإجازات (AWO-Cart.: 4475, 11-09-1939)، وبطلب من حكومة فيشي بدأت محطة برلين الإذاعية تبث قوائم مساجين جزائريين الذين بلغ تعدادهم حتى نهاية عام 1943 حوالي 11685 سجين، وقد تركزت المتابعة عليهم، لمعرفة مدى تأثير الدعاية الألمانية فيهم وملاحظة أي إخلال بالنظام العام (Belkacem, 1996 : 212).

من جهة أخرى قامت سلطات الاحتلال إضافة إلى تجنيد الجزائريين كجنود في صفوف الجيش بإلحاق آخرين، إما لخدمة الجيش، أو كعمال في المصانع، لتعويض الفرنسيين الذين انضموا إلى جبهات الحرب، كما قامت بتكليف البعض منهم للعمل في السكك الحديدية، إضافة إلى العمل في المناجم، والبقية منهم مارست مهن أخرى أقل شأنًا، كل ذلك تم في ظروف قاسية وصعبة ميزتها سياسية التمييز (Nora Benallegue, 1981 : 371).

ما يمكن استنتاجه من عملية التجنيد تلك، هو أن سلطات الاحتلال اعتمدت بصورة أكثر على أبناء الجزائر في حربها ضد النازية، وذلك منذ بداية الحرب العالمية الثانية، حيث أنها سخرت كل الوسائل المتاحة من أجل تجنيد أكبر عدد ممكن من الجزائريين (Belkacem, 1996 :

(180)، وضعتهم حسب ما صرحت به إذاعة برلين في الصفوف الأمامية، بينما جنودها في الخلف، ثم إن هذه الحرب قد حررت بعض الجزائريين من عقدة الخوف ومن الدعايات القائلة بأن فرنسا لا يمكن أن تهزم، لقد شاهدها وهي تحتل من طرف ألمانيا وها هم يساهمون في تحريرها، فلقد تعلموا بالتجربة أن مقاومة الاستعمار والتغلب عليه أمر ممكن.

2/ استغلال الموارد:

لم تكتف سلطات الاحتلال باستغلال طاقات الجزائر البشرية فحسب، بل قامت بتسخير كل الموارد وخيرات البلاد لخدمتها في جبهات الحرب العالمية الثانية، ففي الميدان الزراعي تم تحويل جزء كبير من إنتاج الحبوب إلى فرنسا، وذلك لتغطية العجز المسجل هناك، حيث تم استدعاء أغلبية الشباب للتجنيد وفي ذلك إهمال لبقية القطاعات ومع بداية الحرب كانت تلك الكميات تذهب إلى فرنسا نفسها، لكن في عهد حكومة فيشي أصبح نصيب منها يوجه إلى ألمانيا وإيطاليا، ومع إنزال الحلفاء إلى شمال إفريقيا خلال سنة 1942 أصبح جزء من ذلك الإنتاج مسخرا لتلبية احتياجاتهم (Agéron, 1979: 552)، فلقد أظهرت إحصائيات عام 1941 أنه قد تم تحويل حوالي 1.821.548 قنطار من القمح إلى فرنسا ولقد أثر ذلك على مخزون الجزائر من القمح، خاصة ما صاحب تلك السنوات من جفاف زاد من تضرر المحصول لدرجة الانخفاض إلى النصف حيث انخفض من 22.7 مليون قنطار عام 1939 إلى 11.2 مليون قنطار سنة 1942 (André Nouchi, S.D.: 134-137).

زراعة الكروم هي الأخرى عرفت تضررا بفعل سنوات الحرب، فانخفضت مساحة زراعتها من 411000 هكتار عام 1939 إلى 357000 هكتار مع نهاية الحرب العالمية الثانية، وذلك لعدة اعتبارات، منها تجنيد الشباب العامل في محاصيل الكروم تلك ضمن صفوف الجيش الفرنسي، ذلك العجز سجل أيضا في مادة الزيتون حيث انخفض إنتاج مادة الزيت في منطقة القبائل إلى 655000 هكتولتر عام 1940، بعد أن كان يقدر سنة 1939 بـ 2.043.000 هكتولتر (André Nouchi, S.D. : 133-134).

لم يكن استغلال فرنسا لموارد الجزائر في الميدان الفلاحي، يقتصر على المحاصيل الزراعية فحسب، بل تعداه إلى الماشية، فقد تم تصدير آلاف الرؤوس منها إلى فرنسا، وذلك لتغطية وتعويض العجز المسجل أمام الطلب المتزايد عليها، في ظل ارتفاع نفقات الحرب العالمية الثانية، حيث انخفض عددها من 6.406.00 رأس عام 1939 إلى 2.808.000 رأس سنة 1945 (مغنية الأزرق، 1980: 73)، وذلك نظرا لمعطيات الحرب من جهة، وكذا بسبب التقلبات الجوية، فلقد تم تسجيل اضطرابات بين برودة قاسية، وحرارة مرتفعة خلال تلك السنوات، والتي أدت إلى هلاك حوالي 80% من الأغنام لنقص وقلة المراعي، من جهة أخرى انخفض تعداد الأبقار بنسبة 23% ، إذ نجد أنه وخلال عام 1939 كان عددها يقدر بـ 886.000 رأسا فيما أصبح سنة 1945 يقدر بـ 683.000 رأسا (شاوي غزناوي، ق، 2007-2008: 179).

لكن ما يجب الإشارة إليه هنا هو أن هذه المنتجات الحيوانية لم يكن السواد الأعظم من الشعب الجزائري يستفيد منها، ذلك لأنه حتى قبيل اندلاع الحرب العالمية الثانية كان الأهالي الجزائريون مجرد عمال، ثم إن أغلبية تلك

المحاصيل والمنتجات كان تصدر وتعود بفوائد مالية على الأوروبيون، أما عن أصحاب تلك الأراضي فكانوا لا يتمكنون حتى من تحصيل غذائهم اليومي، والحرب جارية، فقد تأزم الوضع أكثر فأكثر، نلاحظ من خلال تقرير أجري عام 1940، أن 10% فقط من مجموع سكان الجزائر أصبحوا قادرين على توفير غذاءهم، بينما أكثر من 85% كانوا عاجزين عن ذلك (André Nouchi, S.D.: 133).

ولتغطية عجز فرنسا المالي بسبب ازدياد نفقات الحرب العالمية الثانية، لجأت سلطات الاحتلال إلى فرض ضرائب عدة على المنتجات الغذائية، مثال ذلك أنها أقامت في مقاطعة قسنطينة خلال 15 ديسمبر 1940، تجمعا حددت فيه بالإضافة إلى دفع كميات من الموارد الغذائية كالتمر والتين والحبوب، مبالغ مالية تقدم نقدا، وقد استمرت فرنسا في فرض الضرائب بنسب عالية على تلك المحاصيل (كريمة بن الحسين، 1984: 253)، كل ذلك من أجل تعويض خسائر ومتطلبات الحرب العالمية الثانية.

ولقد انعكست سياسة المستعمر تلك على الجزائريين، حيث اعتمدت على سياسة التقسيط لمدة أكثر من ستة أشهر بعدما تم استنزاف كل الخيرات الفلاحية، وإرسالها إلى الخارج لدرجة أن مخازن الجزائر قد أفرغت من محتوياتها بحجة تغذية الوطن الأم (فرنسا) أولا (أبو القاسم سعد الله، ج3، 2009: 188) ولقد أدت تلك السياسة إلى انتشار المجاعة في الأوساط الشعبية، حيث اعتبرت الحكومة الفرنسية مقاطعة قسنطينة عام 1943 منطقة مهددة بالمجاعة (André Nouchi, S.D.: 132)، وعن ذلك الوضع المأساوي يوضح الدكتور الفرنسي توماس الذي عمل في

مستشفى الجزائر خلال فترة الحرب العالمية الثانية، من خلال شهادته التي أدلى بها لجريدة فرانس أوبسرفاتور France Observateur في أكتوبر عام 1956 قائلا « لقد عشت في مدينة الجزائر فترة طويلة وقد رأيت فرقا من الأطفال في أسمال (ثياب) بالية، يجنون قوت يومهم ابتداء من سن الخامسة بيع الجرائد، ومسح الأحذية ورأيت أكواخ القصدير في الأحياء العربية، وهي أماكن تعتبر عارا على الحضارة، وأثناء جني الكروم التقيت بعمال المزارع يمشون مسافة مئات الأميال بحثا عن العمل ينامون في الليل داخل الحفر ويتغذون ببعض حبات من التمر أو من العنب... لقد كنت في الجزائر فترة الحرب العالمية الثانية، حيث كانت الجماعة تقتل آلاف الناس، وقد شاهدت القمع المروع الذي تسبب في موت ستين ألف شخص ... كما شاهدت مأتي شخص يموتون من الملاريا في بضعة أيام بغرداية» (أبو القاسم سعد الله، ج3، 2009: 189).

وقد أدى ذلك الوضع إلى أن أصبح السواد الأعظم من الشعب الجزائري يقتات على الأعشاب، ويشرب مياه مصدرها الآبار العفنة، وقد لوحظ الكثير من الشيوخ والأطفال يمشون حفاة عراة، بعضهم توفي بسبب انتشار أمراض خطيرة منها الملاريا (أبو القاسم سعد الله، ج3، 2009: 190).

أما في المجال الصناعي، كانت الجزائر تمتلك من المواد الأولية ما يكفي لتحقيق الاكتفاء الذاتي في هذا المجال، لكن سلطات الاحتلال اهتمت بالصناعة الاستخراجية فقط (رابح تركي، 1981: 89)، ومع اندلاع الحرب العالمية الثانية، استمرت تلك السياسة فقد تم تحويل الكثير

من تلك المواد الأولية إلى فرنسا، حيث تم نقل الوقود والمعادن من النحاس والزنك والرصاص والحديد والفوسفات، وبعض المواد الكيماوية الأخرى، كل ذلك من أجل خدمة المجهود الحربي الفرنسي أمام النقص المسجل هناك، وارتفاع تكاليف الحرب خاصة بعد الاجتياح الألماني لها عام 1940، وتخريب العديد من المصانع التي توقفت عن الإنتاج وما بقي من معامل استولت عليه القوات الألمانية، مثلما حدث مع مصانع النسيج التي تحول إنتاجها لخدمة النازية (كريمة بن الحسين، 1984: 254)، لقد سخرت موارد وخيرات الجزائر خلال تلك الفترة بعد سقوط فرنسا لخدمة دول المحور، وعليه فقد ازداد الطلب عليها، لذلك تم تسجيل إنشاء العديد من المشاريع الصناعية بالجزائر يومها، خاصة في ظل توقف النشاط الصناعي في فرنسا، من ذلك نذكر قيام مؤسسة الزيوت لوسيور Lesieur « » بإنشاء مصنع لتصفية الزيوت، وكذلك قيام مؤسسة ليندويلار Liender Willer « » بالشراكة مع مؤسسة سانت غوبان « Saint Gobain » بإنشاء مصنع للزجاج بمدينة وهران (André Nouchi, S.D.: 133)، للإشارة كانت المواد الخام المستعملة في تلك المصانع تستخرج من مناطق بالجزائر، في حين كان يحول إنتاج تلك المعامل مباشرة إلى فرنسا لتعويض العجز المسجل، وذلك نظرا لازدياد متطلبات الحرب، وعليه أضحت الجزائر الممون الرئيس لفرنسا في مختلف الموارد.

بيد أن تلك المشاريع لم تدم طويلا حيث أغلقت أغلبها قبل نهاية الحرب العالمية الثانية، ذلك راجع إلى العجز المالي الناتج عن ظروف الحرب، لهذا توقفت الحكومة الفرنسية عن تموين ودعم تلك المصانع (كريمة بن الحسين،

1984: 255)، ثم إن فرنسا نفسها كانت ضد قيام سياسة صناعية حقيقية في الجزائر بشكل عام، يتضح ذلك من خلال التقرير الذي صدر عام 1940 والمتضمن مجمل الأموال المستثمرة في الجزائر، والتي بلغت 149 مليار فرنك فرنسي كان نصيب الصناعة منها حسب ما جاء في التقرير لا يتعدى 1 مليار و14 مليون فرنك، وهذا مبلغ ضئيل مقارنة بمخصص القطاعات الأخرى (رابح تركي، 1981: 89).

أما فيما يخص قطاع التجارة نجد أنه قد تأثر بظروف الحرب العالمية الثانية هو الآخر، حيث ازدادت حركيته في المجالين الداخلي والخارجي، فعلى مستوى التجارة الخارجية استمرت سلطات الاحتلال طوال فترة الحرب، في تصدير المواد الأولية الخام إضافة إلى المواد الاستهلاكية، خاصة نحو مدن مرسيليا ونيس وذلك كما ذكرنا لتعويض النقص والعجز المسجل أمام ازدياد الحاجة لتلك المواد الأساسية، إذ بلغ حجم الصادرات الجزائرية عام 1940 حوالي 3492 طن، في حين انخفضت عام 1941 إلى 576 طن بسبب انهزام فرنسا أمام قوات هتلر، وانقلاب موازين القوى في الحرب لصالح دول المحور، لتعود وترتفع نسبيا سنة 1944 إلى 2000 طن، وعليه فإن قيمة الصادرات الجزائرية أثناء الحرب قدرت عام 1939 بـ 5200 مليون فرنك لترتفع عام 1941 إلى 7590 مليون فرنك، أما سنة 1943 فقد بلغت 920 مليون فرنك والملاحظ خلال فترة الحرب أن قيمة الفرنك الفرنسي قد انخفضت مقارنة بما كانت عليه سنة 1938، حيث أدى ذلك إلى وقوع تضخم مالي في فرنسا، انعكس مباشرة على الجزائر (شايب غزناوي: 171) ثم إن الكثير من المواد الضرورية كالقمح،

والشعير، والسكر، والقهوة قد اختفت من السوق الجزائرية خلال فترة الحرب، لدرجة أن تلك المواد لم توزع في بعض المناطق لمدة ستة أشهر كاملة (كريمة بن الحسين، 1984: ص252)، وقد أدى ذلك الوضع إلى انتشار ظاهرة السوق السوداء، حيث استغل بعض رجال الإدارة الفرنسية انشغال الأغلبية بالحرب العالمية الثانية، وقاموا باستخدام سلطاتهم في تشجيع واستمرار عملية السوق السوداء، وذلك بغية تحصيل وجمع أكثر لرؤوس الأموال على حساب فئات الشعب الفقيرة (أبو القاسم سعد الله، ج3، 2009: 189)، كما قام هؤلاء بمضاعفة رفع أسعار بعض المواد الغذائية الأساسية خلال فترة الحرب، التي وصلت إلى مستويات خيالية، فالشعير الذي كان قد حدد سعره بـ 600 فرنك للقنطار، أصبح يباع بـ 2500 فرنك، أما القمح فقد وصل سعره إلى 5000 فرنك للقنطار، بعد أن كان قد حدد سعره بـ 850 فرنك للقنطار، الأمر نفسه سجل بالنسبة للمنتجات الأخرى، فمثلا نجد أسعار الفاصوليا قد تراوحت ما بين 15 و20 فرنك للكيلوغرام، في حين ارتفعت أسعار الطماطم إلى 14 فرنكا للكيلوغرام الواحد، التين 20 فرنكا، أسعار الزيت تراوحت ما بين 70 و80 فرنكا للتر (ذلك حسب أسعار السوق السوداء)، أما السكر فقد وصل سعره إلى 90 فرنك (أبو القاسم سعد الله، ج3، 2009: 189)، ومما زاد من معاناة أغلبية الأهالي الجزائريين خلال الفترة الممتدة من 1939 إلى 1945 هو ارتفاع أسعار مادة الخبز وينسب متفاوتة، حيث ارتفع بنسبة 2% عام 1940، ثم بنسبة 19% سنة 1942 ليتضاعف بعدة مرات عام 1944 حتى بلغ نسبة 136%، وقد وصلت تلك النسبة إلى 176% خلال سنة 1945 (André Nouchi, S.D.: 135)، قابل ذلك الارتفاع في الأسعار انخفاض في أجور العمال، هذا إن توفرت مناصب

العمل، وبالتالي عجز السواد الأعظم من الشعب عن اقتناء تلك المواد الضرورية، بسبب ضعف القدرة الشرائية، ولأن ممتلكاتهم كانت قد حولت إلى فرنسا لتعويض عجزها، وذلك ما زاد من معاناتهم، وأصبح حوالي 70% منهم تحت خط الفقر، في حين كانت أحوال الأوربيون كانت على أحسن حال، لما كان لهم من اعتمادات مالية، ومساعدات تقدم لهم من البنوك الفرنسية على شكل قروض لسد حاجياتهم (كريمة بن الحسين، 1984: 254)، ثم لا ننسى أن تسخير موارد الجزائر لم يقتصر على سلطات الاحتلال النظامية فقط، وإنما حتى من طرف المعمرين الذين عملوا على استغلال خيرات الجزائريين، وكذا إرغام الأهالي منهم على ممارسة الأعمال الشاقة، على اعتبار أنهم مواطنين من الدرجة الثالثة (أبو القاسم سعد الله، ج3، 2009: 189).

كانت هناك محاولات شكلية من قبل السلطات الفرنسية لتنظيم عملية البيع والشراء خلال الحرب، وهذا من خلال إصدار جملة من الإجراءات كالمحافظة على الأسعار ومراقبتها، والتوزيع العادل لبعض المواد ذات الاستهلاك الواسع، فكانت مثلاً المواد المسجلة لشهر ديسمبر من عام 1940 توزع حسب الكيفية التالية: يأخذ المشتري من السكر 1 كيلوغرام لكل شخص عمره أكثر من 03 سنوات، ونصف كيلوغرام لكل شخص عمره أقل من 03 سنوات، ومن الصابون 140 غرام لكل فرد عمره أقل من 03 سنوات، و250 غرام لكل شخص عمره أكثر من 03 سنوات، ومن الزيت نصف لتر لكل فرد مهما كان عمره، ومن القهوة 100 غرام لكل شخص عمره أكثر من 03 سنوات (كريمة بن الحسين، 1984: 254-256)، كانت هذه الحلول على الورق فقط،

لأن تطبيقها أمر مستحيل، بسبب غش الموظفين واستغلال الإداريين لمناصبهم، خاصة في ظل غياب عمليات المراقبة، وذلك نظرا للانعدام الكلي لمؤسسات الدولة آنذاك، سواء هنا في الجزائر أو هناك فيما وراء البحار، وذلك طوال فترة الاحتلال، كونها مارست وأصدرت مراسيم تتنافى وتلك المبادئ، وعزلت وأبادت الآلاف من الجزائريين العزل وحرمتهم من حقوقهم وجعلتهم دخلاء، في حين تحصل الأوروبيون على كل الامتيازات وذلك على حساب أصحاب الأرض، أما في فرنسا فقد تم احتلالها من قوات هتلر في مدة قياسية لا تتعدى بضعة أشهر، ولكن بالرغم من ذلك واصلت احتلالها للجزائر.

إن الوضع المأسوي الذي أصبح يعيشه أغلبية الشعب الجزائري (يحي بوعزيز، 1995: 84)، خلال الحرب العالمية الثانية، نتيجة استغلال مواردهم كما ذكرنا، انعكس وبصفة مباشرة على صحة الأهالي، حيث تحولت بعض المناطق بالجزائر إلى أماكن تنتشر فيها الأمراض المميتة والأوبئة الخطيرة، من ذلك نذكر مرض السل الذي انتشر بصورة سريعة أثناء الحرب، وكذلك نسجل ظهور بعض الأمراض المعدية خاصة بين عامي 1941 و1943 كمرض التيفوئيد (Typhoïde) والحمى الصفراء (أحمد توفيق المدني، 1988: 134). ذلك كله كان انعكاسا لسياسة استغلال فرنسا لموارد الجزائر، فهي استعبدت شعبا من أجل إنقاذ شعب آخر.

خاتمة:

كانت هذه مجموعة من الملاحظات حول استغلال السلطات الاستعمارية للموارد البشرية والطبيعية الجزائرية خلال الحرب العالمية الثانية، حيث بينا كيف أن الجزائر كانت المصدر الأول لتطعيم الجيوش الاستعمارية بالرجال، وبالمواد الفلاحية والطبيعية الضرورية للصناعة الحربية. كما بينا انعكاسات هذا الاستنزاف الممنهج لخيرات الجزائر على الشعب الجزائري، الذي عانى خلال هذه الفترة من الجوع والأمراض والأوبئة الخطيرة التي فتكت به طوال الحرب وما بعدها.

المراجع:

- أبو القاسم سعد الله، (2009) الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، الجزائر، دار الرائد.
- أحمد توفيق المدني، (1988) حياة كفاح، ج2، ط1، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب.
- جبران مسعود (1996): الحرب العالمية الثانية، لبنان، مؤسسة نوفل للطباعة و النشر.
- رابح تركي، (1981) التعليم القومي والشخصية الوطنية (1931-1956)، ط2، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.
- شايب غزواني قدادرة، (2007-2008) الحزب الدستوري التونسي الجديد وحزب الشعب الجزائري (1934-1934) دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر.
- عبد الرحمن بن العقون، (1984) الكفاح القومي السياسي، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب.

- عبد القادر جيلالي بلوفة، (2011)، الحركة الاستقلالية خلال الحرب العالمية الثانية (1939-1945) في عمالة وهران، الطبعة الأولى، الجزائر دار الألمعية للنشر و التوزيع.
- كريمة بن الحسين، (1984) الحياة السياسية في قسنطينة من 1930 إلى 1939، رسالة للحصول على دبلوم الدراسات المعتمدة في التاريخ الحديث، معهد العلوم الاجتماعية، دائرة التاريخ، جامعة قسنطينة، الجزائر.
- محفوظ قداش. (2008) جزائر الجزائريين: تاريخ الجزائر (1830-1954)، ترجمة: محمد المعراجي، الجزائر، منشورات ANEP.
- يحي بوعزيز، (1995)، السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري (1830 - 1954)، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.

- A.W.C, Mémoire remis le 31 mars 1943, Le gouverneur général, par MM, Ferhat Abbas, BenDjelloul, Dr Tamzali et autres, Manifeste du Peuple Algérien.
- A.W.O, BP 201, CIE (Bulletin) du 31/11/1941.
- A.W.O, Cart. 4475, Ain T'émouchent, C.P, 11/09/1939.
- A.W.O, Cart., 4476, Dossier police général, le rapport du 04/11/1941.
- Ahmed Mahsas, 1979, Les mouvements révolutionnaires en Algérie, de la 1ère guerre mondiale à 1954, Harmattan, Paris.
- André Nouchi, 1962, La Naissance du Nationalisme Algérien, Minuit, Paris.
- Belkacem Recham, 1996, Les Musulmans Algériens dans l'armée Française (1919- 1945), Harmattan, Paris.
- Charles Robert Agéron, 1979, Histoire de l'Algérie contemporaine, P.U.F, Paris, 1979.
- Charles Robert Agéron, 1990, Histoire de la France coloniale (1914- 1990), Armand Colin, Paris.
- Mahfoud Kaddache, Histoire du Nationalisme Algérien.
- Nora Benallegue, 1981, Le mouvement syndical en Algérie (1939- 1942), thèse de 3ème cycle, unité d'enseignement et de recherche « connaissance du tiers- monde », directeur de recherche M. René Gallissot, Alger, avril 1981, tome1.
- Robert Aron, 1962, Les origines de la guerre d'Algérie, Fayard, Paris.
- Robert Merle, 1967, Ahmed Ben Bella , Gallimard, Paris.

للإحالة على هذا المقال:

- محمد شبوب ، (2018)، «الاحتلال الفرنسي للجزائر ومسألة استنزاف طاقاتها ومواردها خلال الحرب العالمية الثانية»، المواقف، المجلد: 13، العدد: 01، جوان 2018، ص.ص. 149-170.